

توقعات السوق الأسبوعية

Mai 2016 22 - 16

3ص	أسواق العملات الأجنبية
4ص	اقتصاديات
5ص	أسواق العملات الأجنبية
6ص	اقتصاديات
7ص	مواضيع وأفكار رئيسية للتداول
8ص	إخلاء مسؤولية عن المخاطر

البنك المركزي التايلندي يمهّد الطريق للمتعاملين بصفقات الشراء بالافتراض – بيتر روزنستريتش

المشكلة اليونانية تعود لتطرح على الطاولة من جديد – يان كويلين

ضغوطات التضخم الهندية بصدد تهميش بنك الاحتياطي الهندي – بيتر روزنستريتش

الولايات المتحدة: طلبات الرهن العقاري وضعف الاستهلاك – يان كويلين

تعافي البرازيل

أسواق العملات الأجنبية

البنك المركزي التايلندي يهدد الطريق للمتعاملين بصفقات الشراء بالافتراض

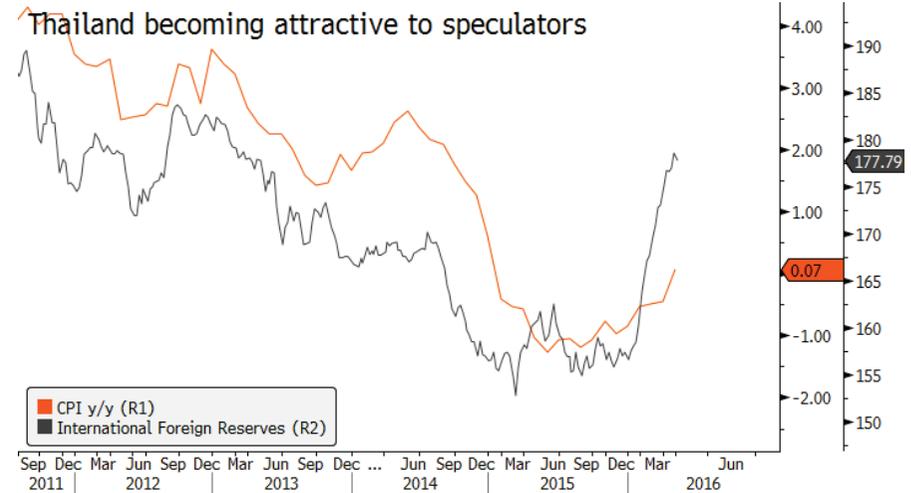
معدل التضخم المؤقت من شأنه أن يتعافى من الضعف الذي شهده في ربيع السنة الأول حيث تساعد الضغوطات من أسعار الغذاء وارتفاع أسعار النفط في إخراج معدل التضخم من المنطقة السلبية. يشير الموقف المتشائم الحذر إلى جانب تراجع ضغوطات التضخم إلى إمكانية المزيد من التخفيضات على سعر الفائدة. من جانب آخر، سوف يختار البنك المركزي التايلندي (BoT) الانتظار والترقب حيث أن المخاطر العالمية الأوسع نطاقاً من الممكن أن يكون لها تأثير أكثر عمقاً على الاقتصاد بدلاً من الهرب إلى بيئة مستقرة نسبياً.

لا تزال المخاطرة السياسية مثار قلق للبنك المركزي التايلندي (BoT)، ومن المتوقع أن يُعقد الاستفتاء بشأن الدستور الجديد في 07 أغسطس. لا يزال النقاد يشيرون إلى أن الوثيقة تصب في مصلحة حكم العسكر الذي يحكم البلاد حالياً، مع ذلك، إقرار القانون من الناحية النظرية من شأنه أن يقود إلى انتخابات عامة مدنية. بالنظر إلى الماضي السياسي المضطرب في تايلاند وحتى إقرار القانون الدستوري دون وقوع أي أحداث، سوف يكون هناك حذر بين أوساط المستثمرين.

سيكون البات التايلندي من جديد عاملاً حاسماً في التوقعات بشأن التطورات الاقتصادية والمتعلقة بالسياسة النقدية. أشار البنك المركزي التايلندي (BoT) إلى أن القوة الأخيرة للبات التايلندي لم تكن تصب في مصلحة أي انتعاش اقتصادي وأنه سوف يبقى حذراً بشأن أي ارتفاع لا داعي له في قيمة العملة.

أشار البنك المركزي التايلندي (BoT) على نحو واضح بأنه كان مستعداً للتدخل، حيث أن التوقعات السعودية المبنية على الفائض في الاحتياطيات الأجنبية تثير الريبة والقلق لدى الأعضاء. في نظرة مستقبلية، من المحتمل أن يحافظ البنك المركزي التايلندي (BoT) على سياسته التيسيرية من خلال إضعاف البات التايلندي بدلاً من تخفيض أسعار الفائدة. بالنظر إلى توقعاتنا المتشائمة بشأن الاحتياطي الفدرالي والتوقعات الاقتصادية المتوازنة في تايلاند، نحن نشك بأن البات التايلندي لا يزال عملة قوية لصفقات الشراء بالافتراض.

حافظ البنك المركزي التايلندي على سعر الفائدة المصرفي دون تغيير عند 1.50% تماشياً مع التوقعات في قرار بالإجماع. أشار البنك المركزي إلى مخاطرة هبوط في النمو ولكنه حافظ على التوقعات الاقتصادية دون تغيير بعد تخفيض التوقعات إلى 3.1% من 3.5% في الاجتماع السابق. أسواق الصادرات الراكدة وحالة الغموض السياسي التي تؤثر على بقاء الإقبال على الاستثمار لا تزال تلقي بعبء ثقيل وتؤثر سلباً على التوسع. الجفاف الشديد الذي تعيشه تايلاند يمثل عائقاً كبيراً أمام القطاعات الزراعية، مما يعيق سلوك المستهلكين في بعض المناطق الرئيسية. من جانب آخر، لا يزال قطاع السياحة محركاً داعماً حيث ارتفع عدد الزوار لأغراض السياحة بواقع 14.8% على أساس سنوي. علاوة على ذلك، الزيادة في استثمارات البنية التحتية العامة كان لها دور في زيادة سرعة تقديم الدعم والمساندة للنمو. من المتوقع أن تأتي توقعات التضخم بقراءة أقرب إلى الحد السفلي للمستوى المستهدف للبنك المركزي هذه السنة عند 1-4%.



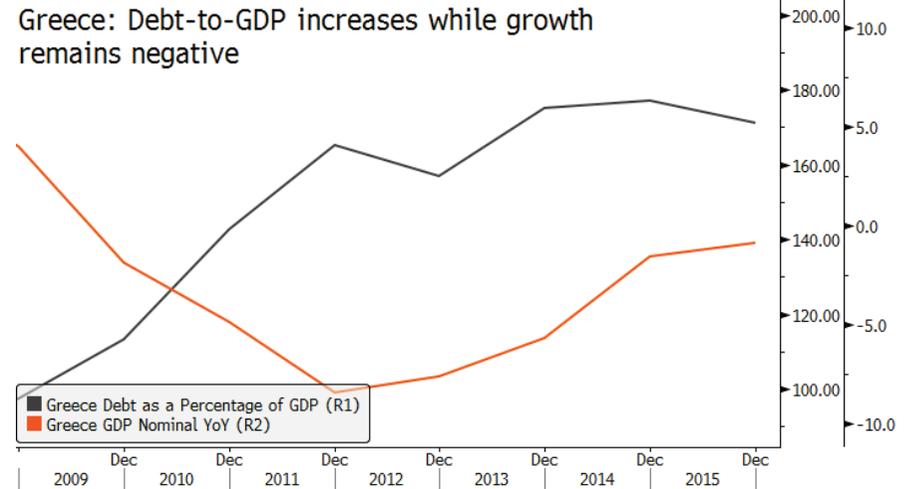
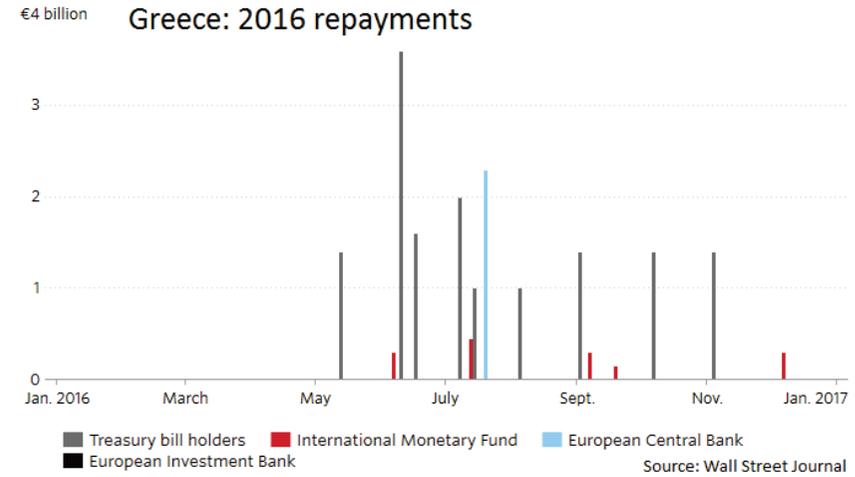
اقتصاديات

المشكلة اليونانية تعود لتطرح على الطاولة من جديد

في بروكسيل الأسبوع الماضي، ناقش وزراء المالية في منطقة اليورو الأزمة اليونانية للموافقة على تحويل ما قيمته 86 مليار يورو من خطة الإنقاذ في خضم موافقة البرلمان اليوناني مطلع مايو على إقرار إصلاحات في صندوق معاشات التقاعد والضرائب اليونانية. تم الموافقة على الإصلاحات الضريبية بنسبة تصويب ضيقة للغاية بواقع 146-153. من الجدير بالذكر أن مشروع القرار كان مدعوماً من رئيس الوزراء اليكسيس تسيراس، الذي انتخب على أساس برنامج مناهض للتقشف، والذي قام خلافاً لما كان يأمل به الجمهور، بالموافقة على التفاوض بشأن اتفاق حول خطة الإنقاذ مع منطقة اليورو. هذا التصويت كان يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لليونان حيث وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى النقد بحلول يوليو إلى جانب تسديد الدفعة التي باتت وشيكة بقيمة 3.5 مليار يورو من الديون المستحقة في تلك المرحلة.

كانت نتائج التصويت تنص على رفع ضريبة القيمة المضافة من 13% إلى 14%، بالحد الأدنى، وسوف ينخفض الدخل الخاضع للضريبة بواقع 500 يورو إلى 8,600 يورو كما سوف ترتفع الضريبة على الشركات الصغيرة إلى 29% من 26%. خلال عطلة نهاية الأسبوع، انطلقت مظاهرات كبيرة احتجاجاً على تدابير التقشف. من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هنالك تناقض كبير حيث أن غالبية الشعب اليوناني تريد البقاء في منطقة اليورو ولكنها لا توافق على التدابير التقشفية. التظاهرات بعيدة عن انتهائها، ولا سيما أن ديون اليونان لا يمكن تسديدها. ثم كل خطة إنقاذ يعني حرية أقل وسيادة أقل لليونان.

من النادر أن نسمع بأن الدين اليوناني بوجه عام غير مستدام على المدى الطويل. يحاول صناع السياسة اليونانيون العمل من أجل جعله قابلاً للحياة. في الوقت الراهن من المستبعد أن يتم تخفيض القيمة الاسمية للدين ومن الواضح أن الدين اليوناني سوف يحتاج بشكل مستمر إلى إعادة هيكلته. لن يتكون العوائد اليونانية كافية لتسديد الفائدة على الديون على الأقل. هبطت القراءة الأخيرة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) اليوناني بواقع 0.4% على أساس ربع سنوي في ربع السنة الأول. الأداء على أساس سنوي لا يزال هو الآخر سلبياً. ينبغي أن تكون العائدات أعلى بكثير. المستقبل اليوناني لا يبدو مشرقاً ونحن نرى بأن البلاد ما هي إلا غيض من فيض من الدول الأوروبية الأخرى على المحك.



أسواق العملات الأجنبية

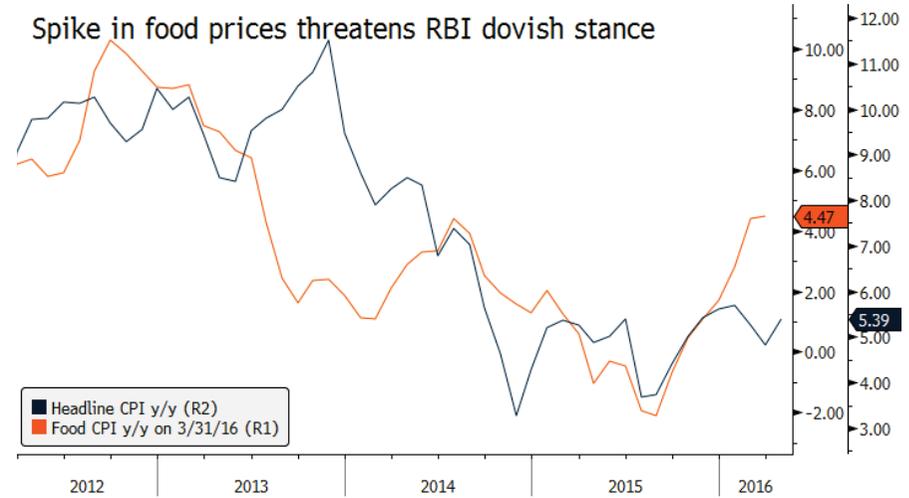
ضغوطات التضخم الهندية بصدد تهميش بنك الاحتياطي الهندي

صوت بنك الاحتياطي الهندي (RBI) في اجتماع سياسته النقدية في ابريل على تخفيض سعر الفائدة المعياري على اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 25 نقطة أساسية إلى 6.50% وأدلى بتصريحات متشائمة حذرة إضافية. هذا وقال محافظ بنك الاحتياطي الهندي راغورام راجان بأن " وضع السياسة النقدية سوف يبقى تيسيراً". هذه التصريحات تشير إلى أن معضلة صناع السياسة في الهند، التضخم، لم تعد مشكلة ناجمة عن أسعار السلع الأساسية. مع ذلك، تشير البيانات الصادرة هذا الأسبوع إلى أن الخوف من الانكماش أمر مبالغ فيه وأن التضخم لا يزال مشكلة.

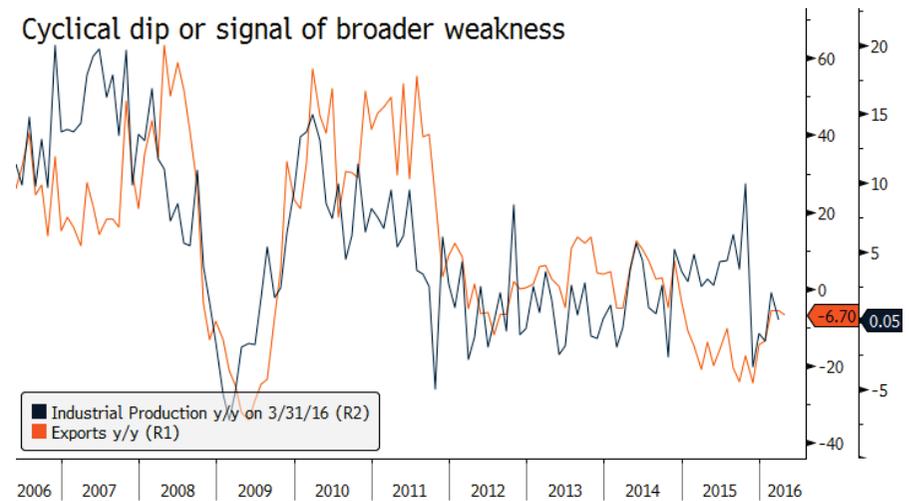
قفز مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الهندي إلى 5.4% على أساس سنوي في ابريل من 4.8% في مارس. قفز مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي إلى 4.8% على أساس سنوي في ابريل في قراءة أعلى من مارس عند 4.5%. كانت القفزة التي شهدتها معدل تضخم القطاع الغذائي إلى 6.2% على أساس سنوي في ابريل من 5.2% في مارس هي المحرك الرئيسي وراء ذلك. كما تسببت درجات الحرارة المرتفعة إقليمياً وانحباس الأمطار في إلحاق الضرر بالقطاعات الزراعية، وهذا من شأنه أن يحرك التضخم نحو الارتفاع أكثر في الأشهر المقبلة. في الوقت الذي يتوقع فيها خبراء الأرصاد الجوية فصلاً من الأمطار الموسمية القوية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة الضغط، لدينا شكوك في قدرتهم التحليلية. هناك احتمال كبير بأن مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) سوف يتجه نحو الارتفاع قبل أن يستقر، ونحن غير متقنعين بأن توقعات التضخم على المدى الأطول لا تزال ثابتة. يشير الارتفاع القوي في الأسعار إلى جانب توقعاتنا ببطء عودة التضخم إلى مستوياته الطبيعية إلى أن البنك الاحتياطي الهندي (RBI) من المستبعد أن يقوم بتخفيض أسعار الفائدة في 2016. التركيز منصب على دعم سيولة الأنظمة المصرفية والانتقال بدلاً من استهداف أسعار فائدة السياسة.

من ناحية اقتصادية هندية بحتة نحن نشك بتخفيضات إضافية على سعر الفائدة مع اقتراب شهر أغسطس. من جانب آخر، السيناريو الأساسي الخاص بنا هو رفع على سعر فائدة الاحتياطي الفدرالي مع اقتراب شهر نوفمبر والتدفقات الخارجية الناشئة من شأنها أن تضع ضغطاً على الروبية الهندي. إن تخفيضات أكثر عمقاً على سعر الفائدة من شأنها فقط أن تضخم من التدفقات الخارجية لرأس المال ومخاطرة زعزعة النظام المالي، الأمر الذي يبدو واضحاً بأن بنك الاحتياطي الهندي (RBI) لا يريد التورط فيه. على الرغم من بيانات الإنتاج الصناعي المخيبة للآمال في مارس، والتي توسعت بوتيرة ضعيفة بنسبة 0.1% على أساس سنوي من 2.0% في فبراير، لا يزال النمو قوياً. لا زال الأساس المنطقي لارتفاع قيمة الروبية الهندية قوياً مما يجعل من العملة خياراً ذكياً للباحثين عن العوائد.

Spike in food prices threatens RBI dovish stance



Cyclical dip or signal of broader weakness



+

اقتصاديات

الولايات المتحدة: طلبات الرهن العقاري وضعف الاستهلاك

قطاع الإسكان ليس القطاع الوحيد الذي يعاني، ومبيعات التجزئة ليس جيدة على وجه التحديد رغم الارتفاع في إبريل. كانت بيانات مارس مخيبة للآمال بهبوط بنسبة 0.3% على أساس شهري، وهذا أثار مخاوف متزايدة من زخم هبوطي أكثر قوة. إلا أن قراءة إبريل سجل ارتفاعاً بنسبة 1.3% على أساس شهري الأمر الذي يبدو على الرغم من ذلك أشبه بانتعاش طفيف بعد سنة من الأرقام الخادعة في الشهر الماضي مثلاً، كانت صناعة السيارات القطاع الأسوأ أداءً وكانت الأسواق مصدومة بشكل واضح جراء الهبوط في مبيعات السيارات الأمر الذي لم يكن متوقعاً على الإطلاق. نحن لا زلنا نرى بأن الاستهلاك من شأنها أن سلباً على النمو في الولايات المتحدة حيث يشكل إنفاق المستهلك ما لا يقل عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

من وجهة نظرنا، لا زلنا نرى بأن الحالة الحقيقية للاقتصاد المحلي الأمريكي مبالغ في تقديرها وأن هناك تحديات وصعوبات كامنة ومستمرة. لم يتمكن معدل البطالة على الرغم من نسبته المنخفضة للغاية من دفع التضخم والاستهلاك نحو الارتفاع حتى الآن. مع ذلك، في حين أنه ربما يكون صحيحاً أن الولايات المتحدة في حالة توظيف كامل، تبدوا أرقام الوظائف بدوام جزئي كبيرة بشكل متزايد. هذا يرتبط بالتصريحات المتعددة لجانيت يلين خلال الأشهر الستة الماضية بأن القوى العاملة بدوام جزئي تسجل "مستويات مرتفعة للغاية". الوظائف بدوام جزئي هي أيضاً رديف لحالة من الزعزعة وبالتالي يبدو منطقياً أن الاستهلاك سوف يعاني من هذه الهيكلة العمالية الأمريكية الجديدة.

من ناحية العملة، هذه البيانات من شأنها بكل بساطة أن تعكس صورة التحديات والصعوبات المستمرة التي تواجهها الولايات المتحدة. لا يزال الدولار الأمريكي مبالغاً في قيمته من وجهة نظرنا. تقاوم الأسواق المالية بشكل متزايد أي تفاؤل حينما يتعلق الأمر برفع أسعار الفائدة. احتمالية رفع سعر الفائدة في ديسمبر تقف حالياً عن 33% تقريباً.

بالنظر عميقاً في بعض من العوامل الأساسية في الولايات المتحدة، سنجد مبرراً للقلق. كل إصدار جديد من البيانات في أغلب الوقت يكون على الجانب الضعيف. الإصدارات الأخيرة للبيانات مثل طلبات الرهن العقاري أو مبيعات التجزئة من الواضح أنها ليست استثناءً من هذا الاتجاه.

نحن نعتبر أن بيانات القطاع العقاري الأمريكي مقياس هام في تقييم القوة الحقيقية وسلامة الاقتصاد الأمريكي. دفعت حقة أسعار الفائدة الصفرية خلال السنوات القليلة الماضية أسعار قطاع الإسكان إلى مستويات رهون عقارية عالية المخاطرة بشكل كبير. وفقاً للبيانات الصادرة عن الوكالة الاتحادية لتمويل الإسكان والتي تتبع التغيرات التي تحدث في العقارات السكنية، كان المؤشر مطلع 2007 عند 380 في حين يقف حالياً عند المستوى 370 تقريباً.

هذا الحجم الضعيف في طلبات الرهن العقاري والذي كان راکداً قرب نفس المستوى من 2010 إلى منتصف 2015، يسجل ارتفاعاً في الوقت الحالي. رغم ذلك تراجع حجم الطلبات هذا بنسبة 3.4% في الأسبوع المنتهي في 29 إبريل. هذا وقد صدرت بيانات الأسبوع المنتهي في 06 مايو الأربعاء الماضي وسجلت قراءة إيجابية إلى حد ما عند 0.4%. من وجهة نظرنا، هذا الارتفاع البسيط في أحجام طلبات الرهن العقاري الذي شهدناه خلال السنة الماضية يعزى حصرياً إلى السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفدرالي. هناك توقعات قوية بأن أسعار العقارات سوف ترتفع، لذلك الوقت الراهن لا شك بأنه الوقت المناسبة للبعض من أجل إعادة التفاوض على القروض الخاصة بهم أو شراء عقارات جديد قبل عودة الأسعار إلى الارتفاع.

نحن نرى أيضاً بأن البائعين يميلون إلى عدم التصرف بالعقارات بسبب الأسعار الحالية حيث هناك توقعات قوية أيضاً بأن الأسعار سوف تبقى منخفضة لفترة طويلة من الوقت. وهذا الأمر صحيح فعلاً. لم يتمكن الاحتياطي الفدرالي على الرغم من بياناته وتصريحاته العديدة من رفع أسعار الفائدة هذه السنة. في أي حال من الأحوال سوف يكون المشترون أكثر حذراً ولا سيما نظراً إلى الأسعار التي لا تبشر بخير وبسبب صرامة معايير الإقراض الحالية. نتيجة لذلك، نحن نتوقع هبوطاً في قطاع العقارات.

مواضيع وأفكار رئيسية للتداول

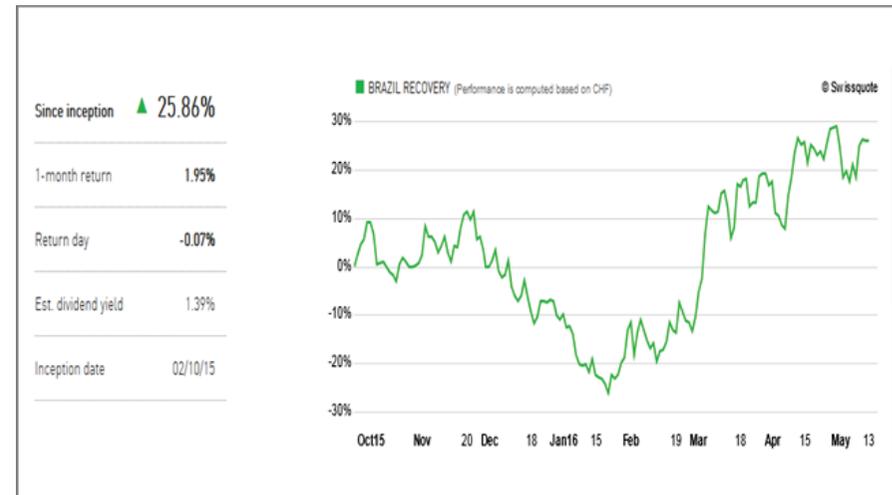
تعافي البرازيل

دفعت الأخبار بان مجلس الشيوخ البرازيلي قد صوت لصالح دعم محاكمة إقالة ديلما روسيف إلى تركيز اهتمام العالم على أكبر دولة في أمريكا الجنوبية. منذ سبتمبر 2014، كانت البرازيل في قلب العاصفة الاقتصادية والسياسية. خسرت العملة المحلية - الريال البرازيلي - أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي، لتهبط إلى أدنى مستوى هبوط لها في أي وقت مضى في سبتمبر حيث فر المستثمرون من الأصول الخطرة إلى استثمارات الملاذ الآمن في محالة للتأقلم من الاضطرابات السياسية في البلاد. إضافة إلى ذلك، دفعت التوقعات بشأن دورة تشديد الاحتياطي الفدرالي رأس المال للعودة إلى المستثمرين العالميين. هبط مؤشر بوفيسبا، مقياس الأسهم المعياري المحلي، للمرة الأولى منذ 2009، ما دون 44,000 نقطة، في حين ارتفعت عوائد السندات البرازيلية بقوة على وقع الهبوط المدوي في الأسعار. الأسوأ من كل ذلك، فقدت البرازيل درجة تصنيفها الائتمانية الاستثمارية مطلع سبتمبر 2015، حينما قامت وكالت ستاندرد أند بورز (S&B) بتخفيض التصنيف من BBB- إلى BB+ مع توقعات سلبية حيث ناضلت الحكومة من أجل دعم العجز المالي.

في ظل أن الأزمة السياسية في أوجها، ووصول الريال البرازيلي وأسواق الأسهم إلى أدنى مستوياتها، نحن نرى بأن الوقت قد حان للبدء بالبحث عن فرص استثمارية. إضافة إلى ذلك، وعلى المستوى الكلي، وفي ظل التوقعات المتزايدة بأن مناهضة التضخم وتدهور معدل النمو - سوف تقوم بنوك مركزية رئيسي - بما في ذلك الاحتياطي الفدرالي - بتأخير أي عمليات رفع على سعر الفائدة حتى 2017. هذا من شأنه أن يشير إلى فترة من تحمل المخاطرة والعودة إلى البحث في الأسواق الناشئة. العديد من الأسهم البرازيلي الصادرة عن شركات عالية الجودة متاحة اليوم بأسعار جذابة للغاية.

تم بناء هذا الموضوع باستخدام ترجيح رسملة السوق المعدلة، وهذا الأمر يعرض الشركات البرازيلية الرائدة لمخاطر متنوعة.

التحليل والمحفظة - مكتب إستراتيجية بنك سويسكوت



إخلاء مسؤولية عن المخاطر

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. © بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماساً و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة، وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام للإبلاغكم عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.